



ملخص سياسات

سياسة لبنان الخارجية: التحديات والتوصيات

يغيا طاشجيان

جوزيف باحوط

ناصر حتى



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC
POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

معهد عصام فارس للسياسات العامة
والشؤون الدولية

سياسة لبنان الخارجية: التحديات والتوصيات

ملخص سياسات

يغيا طاشجيان

جوزيف باحوط

ناصر حتى

ترجم هذا الملخص من اللغة الإنكليزية بواسطة
فيفيان عقيقي

صورة الغلاف:

تصوير فني يجسد وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان
قصر بستان، بيروت.

بيروت، تشرين الأول ٢٠٢٥ © جميع الحقوق محفوظة

نُشر هذا الملخص من قبل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، وذلك بدعم جزئي من مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهو متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.aub.edu.lb/ifi>

إنّ الآراء الواردة في هذا الملخص تعبّر عن آراء المؤلفين فقط، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية أو مؤسسة كارنيغي في نيويورك.

عن المؤلفين

ناصر حتى هو كبير المستشارين لمجموعة الشؤون الإقليمية والدولية في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية. قبل تعيينه وزيراً للشؤون الخارجية والمغتربين في لبنان في كانون الثاني 2020 (وقد قدم استقالته في آب 2020 قبل أيام قليلة من انفجار مرفأ بيروت)، كان حتى أستاذاً في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة الروح القدس – الكسليك (2016-2020)، كما شغل منصب مدير المعهد العالي للدراسات السياسية والإدارية في الجامعة نفسها (2016-2019).

تولّى منصب سفير ورئيس بعثة جامعة الدول العربية إلى إيطاليا والكرسي الرسولي، كما كان المراقب الدائم للجامعة لدى منظمات الأمم المتحدة في روما (2014-2015). كذلك عمل مستشاراً ومتحدثاً شخصياً باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية (2013-2014)، وشغل منصب سفير ورئيس بعثة الجامعة في فرنسا، إضافة إلى كونه المراقب الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (2000-2013).

جوزيف باحوط هو مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت وأستاذ مشارك في قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة نفسها. شغل سابقاً منصب باحث في «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» في العاصمة الأميركية واشنطن، وأستاذاً في معهد العلوم السياسية في باريس، ومستشاراً لوحدة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الفرنسية.

تشمل مسيرته الأكاديمية منصب أستاذ مساعد في جامعة القديس يوسف في بيروت وبتحاً في مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر. شارك باحوط على نطاق واسع في الأنشطة السياسية والاستشارية مع وزارات وهيئات عامة مختلفة في لبنان. وفي فرنسا، عمل كمستشار أول للأمين العام للأكاديمية الدبلوماسية الدولية.

كذلك، ساهم باحوط بشكل كبير في دراسات الشرق الأوسط بصفته زميلاً في مؤسسات مثل «مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط» في جامعة «برانديز» و«مركز جنيف للسياسة الأمنية». كما كان عضواً في المجلس العلمي للمعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO). نشر باحوط كتابين وشارك في كتابة فصول كُتبت أخرى بالإضافة إلى العديد من المقالات. وهو يظهر دورياً على وسائل الإعلام المحلية والدولية.

يغيا طاشجيان هو منسق مجموعة الشؤون الإقليمية والدولية في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، وهو محلل إقليمي وباحث. حاز على درجة الماجستير في السياسات العامة والشؤون الدولية من الجامعة الأميركية في بيروت (2020)، وأكمل برنامج «القيادة الاستراتيجية في الأمن المجتمعي العالمي» في جامعة الدفاع السويدية عام 2022. حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة هايكازيان عام 2013. ركزت أطروحته للماجستير على المصالح الجيوسياسية وأمن الطاقة للصين في إيران والخليج الفارسي.

حالياً، يشارك طاشجيان في أبحاث حول ظاهرة «التعاون التنافسي» بين تركيا وروسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز. كما أنه مؤلف فصل في كتاب بعنوان «المرحلة الدولية للنقل من الشمال إلى الجنوب ومبادرة الحزام والطريق في جنوب القوقاز»، الذي نُشر في المجلد المحرر من «دليل روتلنيدج لمبادرة الحزام والطريق الصينية في أوراسيا» (2025). يساهم طاشجيان في العديد من الصحف المحلية والإقليمية، ويكتب عموداً في صحيفة «الأرمنية الأسبوعية»، وهو أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت.

المحتويات

3	عن المؤلفين
6	المقدمة
6	لمحة تاريخية: هل عرف لبنان «عقيدة للسياسة الخارجية»؟
7	الأزمات الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية
7	السياسة الخارجية قبل الحرب الأهلية
8	السياسة الخارجية بعد الحرب الأهلية
8	السياسة الخارجية بعد الانسحاب السوري
8	نحو سياسة خارجية قائمة على الدبلوماسية الاستباقية والحياد الإيجابي
9	الحياد الإيجابي والالتزام بجامعة الدول العربية
11	الدبلوماسية الاستباقية، بناء الجسور، والوساطة
11	توصيات لإصلاح الجهاز الدبلوماسي
11	الحاجة إلى الدبلوماسية العامة
12	من التواصل إلى اللوبيات
12	مأسسة علاقات الإغتراب-الوطن الأم
12	إنشاء أكاديمية دبلوماسية وتطوير الكوادر
12	إعداد وسطاء المستقبل
13	الخاتمة
14	المصادر

لبنان، بلد صغير ذو بنية مؤسسية معقدة، عانى على مدى العقود الماضية في تحديد عقيدته في السياسة الخارجية. يتجسّد في ملامح سياسته الخارجية موقعه الجغرافي، وتركيبه نظامه الطائفي الذي يوصف غالباً بأنه ديمقراطية توافقية، لكنّه عملياً أشبه بتحالف زعماء الطوائف، بالإضافة إلى اعتماده على التجارة والأعمال. تحمّل لبنان على امتداد تاريخه تبعات التطورات الإقليمية والدولية وصعود الأيديولوجيات العابرة للحدود، وغالباً بما يفوق طاقاته. تجاهلت الحكومات المتعاقبة المصالح السياسية والاقتصادية للدولة بسبب ارتباط السياسة الخارجية بخيارات الأحزاب الطائفية المدعومة إقليمياً أو دولياً. وهكذا صار لكل طائفة أساسية راع إقليمي أو دولي يسعى لفرض أجندته على الدولة. وفي خلال الخمسين سنة الماضية، أظهرت الانقسامات بين الأحزاب الطائفية على القضايا الإقليمية والقرارات الأحادية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة أو تهديد أمنها القومي، أنّها زادت من تعقيد المشهد الداخلي عبر تعريض لبنان للصراعات الإقليمية. وبهذا، أسهمت الهشاشة الاجتماعية الناجمة عن احتكاك الهويات السياسية في إشعال أزمات متكررة وصدّات في الشارع على هوية لبنان.

وسط هذا المشهد، كشفت الأحداث السياسية الأخيرة والتطورات الإقليمية على نحو أعمق تفكك المؤسسات الحكومية وتخلّي السلطة السياسية طوعاً عن دورها. وقد يجادل البعض بأنّه لا توجد اليوم أسس واضحة للسياسة الخارجية اللبنانية ولا أي تحرك دبلوماسي يضمن أمن اللبنانيين وسلامتهم أو يدافع عن المصالح الوطنية للبلاد. على مدى العقود الماضية، كان الغياب شبه التام لسياسة خارجية ترعاها الدولة نتيجة مباشرة لسيطرة الفاعلين غير الحكوميين، ولا سيما حزب الله، على القرارات السياسية الاستراتيجية، خدمةً لدوره الإقليمي وتحالفاته. يمثل ذلك امتداداً لعقود من الحروب بالوكالة، ما جعل لبنان أداة بيد الفاعلين الإقليميين على حساب مصالحه الوطنية. ومن هنا، يصبح من الضروري وضع سياسة خارجية وطنية تستند إلى توافق داخلي شامل لتعزيز دبلوماسية لبنان وقدرته على الدفاع عن مصالحه الوطنية. دفعت الحرب الأخيرة في لبنان وتدابيرها، إلى جانب سقوط نظام الأسد في سوريا، الكثير من المحلّين إلى التفكير، ولو لمرة واحدة، في كيفية إبعاد لبنان عن الصراعات الإقليمية وحماية مصالحه الوطنية.

الهدف من هذه الورقة هو، أولاً، تحديد ما إذا كان للبنان «عقائد في السياسة الخارجية» عبر الزمن؛ ثانياً، تقييم كيف أدت الانقسامات الداخلية والاستقطاب إلى شلل في السياسة الخارجية؛ ثالثاً، إبراز أهمية اعتماد «الحياد الإيجابي» والدبلوماسية الاستباقية لتمكين البلاد من تجاوز الصراعات الإقليمية؛ وأخيراً، تقديم توصيات بشأن إصلاح جهازها الدبلوماسي وإعادة لبنان إلى الخريطة الدبلوماسية الإقليمية والدولية.

لمحة تاريخية: هل عرف لبنان «عقيدة للسياسة الخارجية»؟

يمكن القول إن لبنان، عبر تاريخه الحديث، تبنّى أربع مرتكزات للسياسة الخارجية، عكست كلّ منها حقبة معيّنة ارتبطت بالتطورات الإقليمية والداخلية: الاستيعاب القسري، والمواجهة، الاستيعاب الوقائي السلبي، والاستيعاب الوقائي الإيجابي¹.

يُعتمد خيار الاستيعاب القسري عندما تواجه الدولة أزمة داخلية ناجمة عن غياب التوافق الوطني على سياستها الخارجية، ولا سيما في المسألة الفلسطينية. تُرغم الدولة في هذه الحال على تقديم تنازلات لأكثر فاعل عربي تأثيراً في الساحة اللبنانية، على حساب سيادتها.

أما في حالة المواجهة، فتقوم الدولة بمخاصمة مطالب القوة العربية المهيمنة ومصالحها، عبر الاصطفاف ضدها إلى جانب خصومها في الإقليم أو على الساحة الدولية. وقد أدّى هذا النهج إلى انهيار التوافق الوطني وتسبّب في كثير من الأحيان باشتباكات سياسية وشلل مؤسسات الدولة، كما حدث في العام 1958 عندما أيّد الرئيس كميل شمعون مبدأ أيزنهاور².

في المقابل، يقوم الاستيعاب الوقائي السلبي على امتناع الدولة عن معارضة الهيمنة العربية، مكتفيةً أحياناً بتقديم بعض التنازلات لها في الداخل لتفادي تداعيات سلبية.

أما الاستيعاب الوقائي الإيجابي فيتميّز بانفتاح الدولة وتقاربها مع القوة العربية المهيمنة، ما يتيح لها صباغة حدّ أدنى من التوافق الوطني وترسيخ الاستقرار الداخلي. تتبع أهمية هذا النهج من سببين رئيسيين: أولاً، أنه يتيح دعم سياسات الفاعل العربي الأساسي من دون تقديم تنازلات في الملفات الإقليمية أو

¹ Nassif Hitti, The Foreign Policy of Lebanon; Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension, Centre for Lebanese Studies, Oxford, April 1989, p. 12, 13 and 20.

² Douglas Little, Vol. 20, No. 1, Winter 1996, "His Finest Hour? Eisenhower, Lebanon, and the 1958 Middle East Crisis," pp. 27-54, <https://www.jstor.org/stable/24913444?seq=1>.

الدولية، بفضل التوافق الداخلي؛ وثانياً، أنه يعزّز الجبهة الداخلية ويحول دون اختراقها من سياسات عابرة للحدود، من خلال الانخراط في بناء الدولة وتعزيز الوحدة الوطنية³. وقد تجلّى هذا النموذج⁴ بصورة أساسية في السياسة الخارجية الإقليمية للرئيس فؤاد شهاب⁵ (1964-1958).

مع ذلك، فإنّ هذه الخيارات في السياسة الخارجية دينامية وتتداخل مع التحولات السياسية الداخلية، إذ يلجأ زعماء الطوائف غالباً إلى الاصطفاف مع رعاتهم الإقليميين أو الدوليين لتعزيز مواقعهم، وغالباً ما يكون ذلك على حساب الطوائف الأخرى ومصالح الدولة ككل⁶.

الأزمات الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية

يتّسم المشهد اللبناني بتداخل الحدود بين سياسته الداخلية والخارجية. وفي ظل غياب التوافق الوطني على القضايا الاستراتيجية، يصبح الفصل بين المجالين صعباً. إذ غالباً ما أفضت الخلافات بين الطوائف الدينية بشأن التوجهات الخارجية إلى اندلاع مواجهات عنيفة. وتشمل الأمثلة البارزة: اصطاف لبنان مع مبدأ أيزنهاور في العام 1958، والدعم العسكري للفصائل الفلسطينية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، واتفاق 17 أيار مع إسرائيل في العام 1983، والجدل بشأن طبيعة العلاقة مع سوريا (1990-2005)، ومسألة المقاومة ضد إسرائيل، فضلاً عن تورّط لبنان في صراعات إقليمية (مثل سوريا ودول الخليج و غزة).

“ زاد هذا التداخل بين السياسات الداخلية والخارجية من تقاوم الوضع في لبنان، وجعله عرضةً للضغوط والتدخلات الخارجية، في الوقت الذي أتاح فيه للفاعلين الإقليميين والدوليين تقرير شؤون البلاد على حساب سيادته ومصالحه الوطنية.”

استخدم الفاعلون المحليون أيديولوجيات عابرة للحدود (كالقومية العربية والإسلامية وغيرها) أو حاولوا الاصطفاف مع فاعلين خارجيين (بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا وإيران) لتعزيز مواقعهم في الصراعات السياسية الداخلية. ونتيجة لذلك، زاد هذا التداخل بين السياسات الداخلية والخارجية من تقاوم الوضع في لبنان، وجعله عرضةً للضغوط والتدخلات الخارجية، في الوقت الذي أتاح فيه للفاعلين الإقليميين والدوليين تقرير شؤون البلاد على حساب سيادته ومصالحه الوطنية⁷.

يمكن تقسيم فترات السياسة الخارجية اللبنانية إلى ثلاث مراحل:

السياسة الخارجية قبل الحرب الأهلية

منذ إنشاء دولة لبنان الكبير في العام 1920، شدّد أنصار «اللبنانية» (خصوصاً الموارنة) على الإرث الفينيقي-المتوسطي للبنان. أما السنّة (وليس حصراً، إذ انضم إليهم أيضاً سياسيون شيعة وروم أرثوذكس) فقد تمسكوا بإرثه المشرقي أو العروبي، معتبرين أن «لبنان كان دائماً جزءاً من سوريا [الجغرافية]» ولا يمكن فصله عن العالم العربي⁸.

أقرّت في العام 1943 صيغة توافقية بين الرئيس بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح عُرفت بـ«الميثاق الوطني»، الذي أسس لركيزة النظام السياسي اللبناني وحدّد ملامح سياسته الخارجية. قضى الميثاق باعتبار لبنان دولة مستقلة ذات «وجه عربي»، مع التزام المسلمين بالتخلي عن مطلب الوحدة مع سوريا والاعتراف بلبنان ككيان سيّد مستقل، فيما قبل المسيحيون الطابع العربي للبلاد وتخلّوا عن ارتباطها التاريخي بفرنسا كقوة حامية. وبذلك، ترسّخت صورة لبنان كدولة عربية ذات خصوصية مميزة. ووفقاً لفهيم قبين، نصّ الاتفاق على أن يتمتع لبنان عن التحالف مع أي قوة معادية للعرب، وأن يتبنّى الحياد في حال نشوء خلافات عربية داخلية. في المقابل، التزمت الدول العربية باحترام استقلال لبنان وسيادته وعدم السعي إلى ضمّه لمشاريعها الإقليمية⁹. غير أنّ هذه الصيغة واجهت تحديات متكررة بفعل التطورات الداخلية والإقليمية، إذ حاول لبنان الموازنة بين الغرب والاتحاد السوفياتي وبين القوى العربية الكبرى كمصر وسوريا. وعلى الرغم من سعي الحكومة اللبنانية إلى إقامة علاقات وثيقة مع فرنسا والولايات المتحدة، لم يمنعها ذلك من

³ Bassel F. Salloukh, The Art of the Impossible: The Foreign Policy of Lebanon, “The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization,” Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, AUC Press, July 2010, p.295.

⁴ تبلورت هذه العقيدة في السياسة الخارجية في العام 1959، عندما التقى الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بالرئيس اللبناني فؤاد شهاب عند الحدود اللبنانية-السورية للتفاوض حول حلّ للأزمة اللبنانية. وقد عُرف هذا اللقاء اللافت باسم “اجتماع الخيمة”، إذ جرى داخل خيمة نُصبت على الحدود نفسها، نصفها في لبنان ونصفها الآخر في سوريا. وقد صُمم هذا الترتيب انسجاماً مع رغبة الرئيس شهاب في توجيه رسالة واضحة لعبد الناصر مفادها أن لبنان، كدولة مستقلة، لن ينضم إلى الجمهورية العربية المتحدة، وفي المقابل لن ينخرط في أي تحالف يهدّد مصالحها.

⁵ Hasan al-Ansari, Nahla. (2020). الرئيس فؤاد شهاب وسياسة لبنان الخارجية. (President Fouad Chehab and Lebanon’s Foreign Policy 1958-1964). first edition - المؤسسة الحديثة للكتاب.

⁶ P. Bassel F. Salloukh, The Art of the Impossible: The Foreign Policy of Lebanon, The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, AUC Press, July 2010, p.295.

⁷ Ibid. p.284.

⁸ Ibid. p.285

⁹ Fahim I. Qubain, Crisis in Lebanon, Middle East Institute, 1961, Washington, p. 18.

فقدان احتكارها لصنع السياسة الخارجية، إذ إن العامل الفلسطيني وسائر التداخلات الإقليمية المدعومة من قوى داخلية أدت إلى تفكك مؤسسات الدولة وإشعال حرب أهلية استمرت 15 عاماً، غالباً ما جرى خوضها بواسطة قوى بالوكالة.

السياسة الخارجية بعد الحرب الأهلية

كرّس اتفاق الطائف في العام 1989، الذي جاء بواسطة أميركية-سورية-سعودية، نهاية الحرب الأهلية عبر إعادة تعريف هوية لبنان باعتباره بلداً «عربي الهوية والانتماء»، بما يفرض تبني خيار سياسي منسجم مع المحيط العربي. كما نصّ الاتفاق على وجود «علاقات مميزة» بين لبنان وسوريا، قائمة على مصالح مشتركة تستلزم التنسيق السياسي. وفي السياق نفسه، كان على لبنان الموازنة في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً المملكة العربية السعودية. إذ اعتمد الاقتصاد اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب بشكل واسع على تدفقات الرساميل الخليجية وعائدات السياحة، فضلاً عن تحويلات اللبنانيين العاملين في دول الخليج، التي بلغت نحو 4.5 مليار دولار في العام 2003¹⁰ وساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. وعليه، تشكّلت السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الخليج أساساً بفعل هذه الاعتبارات الاقتصادية.

حتى انسحاب سوريا من لبنان في نيسان 2005، تبنّت بيروت توجّهاً خارجياً مؤيداً لسوريا. فقد صاغت سوريا سياسة لبنان الخارجية إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي بما يخدم أهدافها الجيوسياسية. كما أنّ علاقات لبنان مع الولايات المتحدة مرّت أيضاً عبر سوريا. وإثر مؤتمر مدريد في العام 1991، تعرّض الوفد اللبناني لضغوط من دمشق لحصر المفاوضات في مسألة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، على أن يتّرك مسار السلام انتظاراً لنتائج المسار السوري-الإسرائيلي¹¹. وعندما انسحبت إسرائيل من الجنوب في العام 2000، استغلّت دمشق قضية مزارع شبعا وعمليات حزب الله فيها لزيادة الضغط على إسرائيل متجاهلة أراضيها المحتلة في الجولان.

السياسة الخارجية بعد الانسحاب السوري

أعاد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط 2005، إلى جانب سلسلة اغتالات طالقت شخصيات معارضة للوجود السوري، إنتاج الانقسام السياسي في لبنان ضمن محورين متعارضين في الرؤية الداخلية والإقليمية. ومع انسحاب القوات السورية، شهدت السياسة الخارجية اللبنانية لفترة وجيزة إعادة تموضع باتجاه تعزيز الروابط مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وفرنسا، بحيث حلّت «الرعاية» الأميركية-الفرنسية-السعودية محل «الوصاية» السورية. غير أنّ هذا التوازن لم يدم، إذ بقيت دمشق تمتلك أدوات ضغط سياسية سمحت لها بالتأثير في المشهد اللبناني. تحوّل لبنان نتيجة لذلك إلى ساحة صراع بالوكالة بين محور إيراني-سوري مدعوم من حزب الله وحلفائه، ومحور أميركي-سعودي مدعوم من قوى ارتبطت بتحالف 14 آذار.

” مع انسحاب القوات السورية، شهدت السياسة الخارجية اللبنانية لفترة وجيزة إعادة تموضع باتجاه تعزيز الروابط مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وفرنسا، بحيث حلّت «الرعاية» الأميركية-الفرنسية-السعودية محل «الوصاية» السورية.“

كرّس هذا الانقسام الإقليمي الحاد على أسس طائفية وسياسية حالة الاستقطاب المجتمعي في لبنان. فقد أدّى التباين بين تحالف «14 آذار» وتحالف «8 آذار» المدعوم من حزب الله، الذي تأسس على اعتبارات طائفية، إلى فتح المجال أمام التدخلات الخارجية وتعطيل مؤسسات الدولة. وأظهرت حرب 2006 أنّ حزب الله يمثل الأداة الرادعة الوحيدة الفاعلة في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي¹². قاد هذا الاستقطاب المجتمعي إلى اشتباكات مسلحة في بعض مناطق بيروت وجبل لبنان، ما عزّز تفوق حزب الله العسكري داخلياً ومنحه قدرة تفاوضية مكنته من فرض شروطه في اتفاق الدوحة (أيار 2008)، الذي أنهى أزمة سياسية استمرت 18 شهراً ومنح الحزب وحلفاءه حق النقض في السلطة التنفيذية. تبنّى الحزب منذ ذلك الحين نهجاً مضاداً لمحاولات إدماج لبنان في المحور الأميركي-السعودي، وانتهج سياسة خارجية تصادمية إزاء الرياض. لاحقاً، ساهمت مشاركته في الحرب السورية ودعمه للحوثيين وانتقاداته العلنية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في عزل لبنان عن محيطه العربي. وقد سحب الخليج دعمه للبنان، ما زاد من هشاشته السياسية والمالية. ومع تقاوم الأزمة الداخلية وتراجع الدعم الخليجي، برزت إيران بوصفها الفاعل السياسي المركزي، قبل أن تؤدي مشاركة حزب الله في حرب غزة-إسرائيل، واتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني 2024، وسقوط نظام البعث في سوريا، إلى تقييد الدور الإيراني وإضعاف حزب الله عسكرياً في الداخل اللبناني.

نحو سياسة خارجية قائمة على الدبلوماسية الاستباقية والحياد الإيجابي

يُعدّ الموقع الجيو-استراتيجي العامل الأكثر حسماً في تقرير قدرة الدولة على البقاء. فالدول بخلاف الأفراد، لا تملك خيار تحديد جيرانها. ومع ثبات الموقع الجغرافي يصبح التحدي في صياغة أنجح السبل للتعامل مع المحيط. كما بيّن القسم السابق، ارتبطت السياسة الخارجية اللبنانية بالصرعات الإقليمية، فيما ساهمت القرارات الأحادية التي اتخذتها قوى محلية بالتدخل في شؤون دول الجوار أو السماح للأخيرة بالتدخل في الداخل اللبناني في تهديد الاستقرار

¹⁰ Marwan Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, Saqi Books, 2006, pp. 133 and 187.

¹¹ Bassel F. Salloukh, July 2010, p.303.

¹² Ibid. p.292.

الداخلي وتقويض مصداقية لبنان على الساحة الدولية. وعليه، هناك حاجة ملحة لاعتماد سياسة خارجية تتمحور حول الدولة، تركز إلى ركيزتين أساسيتين: الحياد الإيجابي والدبلوماسية الاستباقية. ويتطلب ذلك بناء توافق داخلي واسع على هذين المبدئين في ظل الانقسام الطائفي والسياسي القائم¹³.

قبل أي شيء، لا بد من طرح سؤال: هل الحياد الذاتي للبنان وهم أم إمكانية؟ إن رفع شعار الحياد في وجه الصراع العربي-الإسرائيلي سرعان ما يتعثر أمام عائقين جوهريين¹⁴. الأول، أن إطلاقه يفترض وجود توافق داخلي عريض، وهو ما ثبت تاريخياً أنه بعيد المنال. فالحياد هنا ليس مجرد خيار سياسي، بل مسألة هوية، إذ يفترض أن لبنان منفصل عن العالم العربي، فينكر بذلك خصوصية علاقاته التي نسجها إحساس بالانتماء إلى هوية عربية كبرى¹⁵. وحتى لو أعلن لبنان حياده من طرف واحد، يتمثل العائق الثاني بأن هذا الحياد لن يتجسد إلا إذا حظي باعتراف إقليمي ودولي يمنحه صفة «الحياد الدائم» في القانون الدولي. من دون ذلك، سيظل مجرد إعلان هش، سرعان ما تسحقه حسابات القوى الإقليمية والمحلية المتورطة في الصراع العربي-الإسرائيلي¹⁶.

لذلك، لا يمكن للبنان أن يعتمد وضع الحياد القانوني مثل سويسرا أو النمسا، خصوصاً أن التجربتين السويسرية والنمساوية ليستا مماثلتين للبنان¹⁷. ففي كلتا الحالتين، جرى الاتفاق على الحياد من القوى الدولية والإقليمية، وكانت أهميته في أنه حظي باعتراف رسمي من القوى الكبرى والنظام الدولي بأسره في ذلك الوقت، فأصبح ملزماً قانونياً للبلدين¹⁸. لا ينطبق هذا السيناريو على لبنان، البلد العربي وعضو مؤسس في جامعة الدول العربية، والذي يتوجب عليه الالتزام بقرارات الجامعة، ولا سيما تلك المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي. وبالتالي، لا يمكن للبنان أن ينفصل عن التزاماته. غير أن ذلك لا يعني أن يتحمل لبنان وحده عبء الصراع ويتحوّل إلى بلد عبور لتصدير الصراعات إلى الدول العربية أو استيرادها منها. يقوم الطرح على أن لبنان يجب ألا يتحوّل إلى أداة على رقعة الشطرنج الإقليمية.

شكل استقبال لبنان للاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948 عاملاً بنوياً في مقاربه للصراع العربي-الإسرائيلي. غير أن المصلحة الوطنية تقتضي أن يرتكز الموقف اللبناني على تضامن رمزي مع القضية الفلسطينية أكثر منه على حسابات عسكرية أو جيوسياسية مباشرة. يمكن تفعيل هذا التضامن من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية وتوظيف قنوات دبلوماسية غير رسمية لدفع القرارات المتخذة في قمة بيروت في العام 2002¹⁹ (المبادرة العربية للسلام). إن أي حرب مع إسرائيل، كما ظهر بعد 8 تشرين الأول 2023، ستكون كارثية على الأمن القومي اللبناني نظراً لعدم التوازن العسكري وهشاشة لبنان الاقتصادية والدبلوماسية. في المقابل، فإن اللامبالاة تجاه التوغلات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب، وسوء فهم ديناميات القومية الفلسطينية، ورفض قبول مستوى معين من التضحية أثبتت جميعها أنها كارثية على لبنان²⁰. والوهو المتمثل في الانفصال الكامل عن التطورات في المناطق الحدودية والجوار المباشر جلب أحياناً صراعات إضافية فُرِضت على لبنان من فاعلين إقليميين. فضلاً عن ذلك، وبسبب اعتبارات داخلية متعددة، لا يمكن للبنان أن يسلك مساراً محفوفاً بالمخاطر شبيهاً بمسار أنور السادات في مصر وأن يُدفع نحو تطبيع أحادي مع إسرائيل، لأن ذلك قد يهدد مصالح سوريا (على الرغم من المحادثات غير المباشرة الأخيرة بين مسؤولين إسرائيليين وسوريين)²¹ ويؤدي إلى حلّ مسألة وجود اللاجئين الفلسطينيين على حساب مصالح الدولة اللبنانية²².

الحياد الإيجابي والالتزام بجامعة الدول العربية

إذا كان لبنان الحق في ألا يفرضه بصلح السلام، فمن حقه أيضاً ألا يفرضه بخوض الحرب. ومن هنا، يشكل تطبيع الوضع على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، على طول «الخط الأزرق»²³ وترسيم الحدود رسمياً، هدفاً مشروعاً ونهائياً للدولة اللبنانية. وقد أشار اتفاق وقف إطلاق النار في العام 2024 إلى إمكان تحقيق ذلك برعاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) والولايات المتحدة²⁴.

” اختيار الحياد لا يحول دون إمكانية تعاطف الدولة مع قضية معينة، بل يقتضي التزاماً بسياسة متوازنة وموضوعية تراعي المصلحة الوطنية.“⁶⁶

¹³ الشروق نيوز. (Pro-active Positive Neutrality is Necessary for Lebanon). سياسة الحياد الإيجابي النشط... ضرورة للبنان. Hitti, Nassif. (2020, November). <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?edate=16112020&id=017097e2-fe06-4c19-9202-5aa60ec9c95e>.

¹⁴ Nassif Hitti, The Foreign Policy of Lebanon; Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension, Centre for Lebanese Studies, Oxford, April 1989, p. 14.

¹⁵ Ibid.

¹⁶ Ibid.

¹⁷ في التجربة السويسرية، فُرض الحياد الدائم على البلاد بقرار من القوى الأوروبية الكبرى في مؤتمر فيينا عام 1815. وقد صيغ الاتفاق ليُكرّس هذا الحياد ويكفل وحدة الأراضي زمن الحرب، على أن تلتزم سويسرا في المقابل بالوقوف على الحياد إزاء النزاعات الأوروبية. وعلى المنوال ذاته، حُسم وضع النمسا كدولة محايدة بفعل اتفاق أميركي-سوفيتي أنهى الاحتلال السوفيتي لأراضيها.

¹⁸ Efraim Karsh, Neutrality and Small States, Routledge, 1988, p. 18.

¹⁹ طرحت مبادرة السلام العربية فكرة «الأرض مقابل السلام» استناداً إلى حل الدولتين، وحدود 1967، واعتبار القدس الشرقية عاصمةً لفلسطين، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل وتوقيع خطة سلام شاملة. ويمكن الاطلاع على نص مبادرة السلام العربية التي أُقرت في بيروت في العام 2002 هنا:

https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/empa/dv/1_arab-initiative-beirut/1_arab-initiative-beirut_en.pdf.

²⁰ Nassif Hitti, April 1989, p. 24.

²¹ Syria's al-Sharaa confirms indirect talks with Israel amid soaring tensions, Al-Jazeera, May 7, 2025.

<https://www.aljazeera.com/news/2025/5/7/syrias-al-sharaa-confirms-indirect-talks-with-israel-amid-soaring-tensions>.

²² Nassif Hitti, April 1989, p. 25.

²³ لا يُعدّ «الخط الأزرق» حدوداً، بل خط انسحاب مؤقت رسمته الأمم المتحدة في العام 2000 للثبوت من انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

²⁴ Joseph Bahout and Yeghia Tashjian, January 2025, Beyond a Ceasefire: A Comparative Analysis of UNSCR 1701 and the 2024 Ceasefire Agreement, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs-American University of Beirut, <https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/Comparative-Analysis-of-UNSCR-1701-and-the-2024-Ceasefire-Agreement.pdf>.



الجمهورية اللبنانية – وزارة الخارجية والمغتربين

يُقصد بالحياد الإيجابي، أو الحياد السياسي، تبني موقف تعاوني تجاه الدول المجاورة مع تجنب الانخراط في صراعاتها البينية. فالمقصود ليس الحياد إزاء دول لا تربطها بلبنان علاقات دبلوماسية، بل تجاه دول الجوار أو الدول الصديقة ذات العلاقات القائمة مع لبنان. وفي حال اعتدت «دولة أ» على «دولة ب»، يتيح الحياد السياسي الإيجابي للبنان إدانة الاعتداء، مع القيام في الوقت نفسه بوساطة أو إنشاء منصة للحوار. كما لا يعني الحياد الإيجابي انسحاب لبنان من المنظمات الإقليمية أو الدولية، بل تعزيز حضوره فيها ليغدو طرفاً فاعلاً في جهود تسوية النزاعات، بدلاً من أن يبقى رهينة الانقسامات والصراعات. وقد برزت هذه المقاربة في خطاب الرئيس جوزيف عون الافتتاحي²⁵ وفي القمة الطارئة لجامعة الدول العربية²⁶، وكذلك في البيان الوزاري الذي تلاه رئيس الحكومة نواف سلام في البرلمان²⁷.

في هذا السياق، لا يُفهم الحياد بوصفه موقفاً أيديولوجياً بقدر ما يُترجم عملياً في السياسة الخارجية. فاختيار الحياد لا يحول دون إمكانية تعاطف الدولة مع قضية معينة، بل يقتضي التزاماً بسياسة متوازنة وموضوعية تراعي المصلحة الوطنية. ويُشار إلى أن القانون الدولي لا يحظر على الدول المحايدة التعبير عن عدم اكتراثها، أو إظهار تعاطف أو إدانة لفظية تجاه طرف معيّن²⁸. بناءً عليه، يُستحسن أن يعمل لبنان على دعم قيام جبهة عربية موحدة بالوسائل الدبلوماسية، بعيداً من الانخراط في مغامرات عسكرية عالية المخاطر قد تهدد بقاء الدولة.

²⁵ President Aoun delivers inaugural speech, pledges to discuss comprehensive defense strategy and implement positive neutrality policy, National News Agency, January 9, 2025, <https://nna-leb.gov.lb/en/politics/750867/update-president-aoun-delivers-inaugural-speech-p>

²⁶ “Lebanese President Aoun urges Arab nations to support Lebanon's sovereignty, stresses unity and Palestinian rights — the details”, LBCI, March 4, 2025, <https://www.lbcgroup.tv/news/lebanon-news/841566/lebanese-president-aoun-urges-arab-nations-to-support-lebanons-soverei/en>

²⁷ Salam presents Ministerial Statement, outlines government's reform and sovereignty commitments, National News Agency, February 25, 2025, <https://nna-leb.gov.lb/en/politics/761869/salam-presents-ministerial-statement-outlines-gove>

²⁸ Efraim Karsh, *Neutrality and Small States*, Routledge, 1988, p. 23.

الدبلوماسية الاستباقية، بناء الجسور، والوساطة

يجب أن يسير «الحياد الإيجابي» جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية الاستباقية القائمة على نهج «كاشف الحريق» بدلاً من نهج «رجل الإطفاء». يعني الانخراط في دبلوماسية استباقية أنّ على الدولة صياغة سياسة خارجية وقائية، بدل الاكتفاء بردود الفعل على الصراعات المحيطة. أي أنّ السياسة الخارجية للبنان يجب أن تكون قائمة على المبادرة بدلاً من اتباع نهج الانتظار والترقب. وكبلد حضاري، حيث أدى لبنان تاريخياً دور الجسر الثقافي بين الشرق والغرب، يمتلك عنصر الاعتراّب الذي يمكن توظيفه لتعزيز موقعه في الساحة الدولية عبر أدوات القوة الناعمة المتنوعة، بما في ذلك الثقافة والمطبخ وشبكات الأعمال ومجموعات الضغط.

لتحقيق ذلك، يحتاج لبنان إلى تماسك اجتماعي وإدارة حكيمة للموارد الاقتصادية تؤدي أولاً وقبل كل شيء إلى الاستقرار الداخلي. نموذج مثير للاهتمام يمكن دراسته هو النموذج الغماني. إذ تدور السياسة الخارجية لعمان حول 5 ركائز أساسية: حسن الجوار، وتشجيع الحوار، والاعتماد على التسامح، الانفتاح إلى الخارج، وتبني البراغماتية²⁹. ولا يعني ذلك أنّ عُمان ولبنان يمتلكان جغرافيا واحدة أو يواجهان تحديات متشابهة. غير أنّ الدبلوماسية المتوازنة والاستباقية، ونهج حسن الجوار، مكنا السلطنة من الانخراط الإيجابي في الصراع اليمني والتوسط بين الأطراف المتنازعة³⁰. إضافة إلى ذلك، أدت عُمان دور «المكتب المسوّّل» بين الولايات المتحدة وإيران في خلال مفاوضاتهما النووية. لقد منحت هذه الدبلوماسية الاستباقية عُمان قدرة إقليمية على التأثير في ديناميات الخليج الفارسي وما وراءه³¹.

نجح لبنان في أكثر من محطة، خصوصاً في خلال الأزمة السورية، في تأدية دور الوسيط. ساهم الأمن العام، وبالتعاون مع قطر، في الإفراج عن رهبات معلولا بين (2013 و2014)، وكذلك عن مواطنين عرب وأميركيين وكنديين اختطفهم جماعات مسلحة في سوريا والعراق. لكن بقيت هذه الوساطات مبادرات فردية أو ظرفية. المطلوب اليوم أن تصبح جزءاً من سياسة مؤسسية. أي أن يعيد لبنان تنظيم جهازه الدبلوماسي ويُدخل إصلاحات هيكلية تُعَدّ كوادره للتعامل مع تحديات الداخل والمنطقة بروح استباقية.

توصيات لإصلاح الجهاز الدبلوماسي

يحتاج لبنان لكي يمتلك سياسة خارجية قائمة على «الحياد الإيجابي» والدبلوماسية الاستباقية إلى إصلاح جهازه الدبلوماسي. إنّ إصلاح الجهاز الدبلوماسي – أي المؤسسات والعمليات والمسؤولين المكلفين بصياغة السياسة الخارجية – غالباً ما يشكل خطوة أساسية للتكيف مع التطورات السياسية العالمية والإقليمية والمحلية المتغيرة. هناك حاجة إلى ديموقراطية ولا مركزية في عملية السياسة الخارجية، وتشجيع المبادرات الدبلوماسية الصاعدة من القاعدة. أما التوصيات الأساسية بشأن أسباب وكيفية تنفيذ هذه الإصلاحات فهي على النحو الآتي:

الحاجة إلى الدبلوماسية العامة

بخلاف الدبلوماسية التقليدية «من دولة إلى دولة» التي تجري عبر القنوات الرسمية، تهدف الدبلوماسية العامة إلى تعزيز العلاقات «من دولة إلى شعوب». الغرض من هذه الدبلوماسية هو تعزيز حسن النية بين الأمم وتقديم صورة إيجابية عن الدولة في الخارج عبر عناصر القوة الناعمة. تتنوع الوسائل المستخدمة فيها بين برامج التبادل الثقافي والأكاديمي ووسائل الإعلام واللغة والأنشطة الثقافية أو تلك الموجهة نحو المغتربين. يمكن للبنان، باعتباره بلداً واعياً ثقافياً يقع في شرق المتوسط، أن يشكل جسراً بين الشرق والغرب.

بالنسبة إلى لبنان، تساهم الدبلوماسية العامة إذا ما أُديرت بنجاح، بشكل كبير في تعزيز مصالحه وأهدافه الوطنية على المستوى العالمي³². بالفعل، تحتاج الدول الصغيرة إلى إقامة روابط قوية على المستوى الدولي وأن تكون حاضرة في قضايا أساسية غالباً ما يتم إغفالها، مثل تغيير المناخ وأمن المياه وحماية المعالم الثقافية والدبلوماسية الإنسانية، وهي قضايا تهم المجتمع الدولي وتساعد على كسب الدعم. تسهم الدبلوماسية العامة في هذا الجهد، إذ تترافق الدبلوماسية الرسمية وتعمل على مدّ الجسور لاكتشاف مجالات جديدة للتعاون والسعي للحصول على دعم الدول الأجنبية لمساندة مصالح لبنان. ويمكن أن يقوم بها المسؤولون، لكن غالباً ما ينفذها فاعلون غير رسميين مثل الأفراد أو المجموعات. يسعى هؤلاء من خلال انخراطهم إلى خلق روابط جديدة وتحديد مجالات تعاون إضافية، مع تعزيز القائم منها بين لبنان ودول مختلفة في مجموعة واسعة من المجالات ذات الاهتمام.

كما يُعتبر استحداث منصب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية خطوة أساسية للحفاظ على تواصل مستمر مع الرأي العام. فالدبلوماسية العامة، في جوهرها، هي عملية تهدف إلى كسب «القلوب والعقول» على المستوى الدولي، ولبنان في مرحلة ما بعد الحرب يحتاج إليها لترسيخ صورة دولة كفوءة في الخارج.

²⁹ Azzurra Bassetti, Omani Diplomatic Neutrality in the Surrounding 'Ring of Fire', the Diplomatic Affairs, <https://www.thediplomaticaffairs.com/2024/09/17/omani-diplomatic-neutrality-in-the-surrounding-ring-of-fire/>.

³⁰ على خلاف عُمان، يعاني لبنان بصورة مباشرة من الصراع الفلسطيني (وجود اللاجئين الفلسطينيين والوجود العسكري للفصائل الفلسطينية المسلحة داخل المخيمات)، ومن الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، ومن تداعيات الصراع السوري (وجود اللاجئين السوريين، وغياب ترسيم الحدود، والطائفة العابرة للحدود، وتورط بعض الأطراف اللبنانية مباشرة في الصراع الداخلي السوري).

³¹ Giorgio Cafiero, "Oman's Quiet Role in Calming Regional Tensions," Middle East Council, October 16, 2024, https://mecouncil.org/blog_posts/omans-quiet-role-in-calming-regional-tensions/.

³² خطاب لنصيف حتّي في مناسبة أقامتها وزارة الخارجية اللبنانية في بيروت، أيار/مايو 2016.

من التواصل إلى اللوبيات

تتجسد الدبلوماسية العامة عبر تنظيم فعاليات مختلفة من لقاءات إعلامية ومناسبات تواصلية تستهدف البرلمانيين الأجانب وصانعي القرار وجماعات الضغط ورجال الأعمال وغرف التجارة والجامعات، بالإضافة إلى مراكز الفكر والبحوث. تكمن في قلب هذه العملية «القوة الناعمة»، التي تُعد أداة محورية لبناء شبكات علاقات قائمة على الثقة، وتتيح للدولة إبراز ثقافتها وقيمتها وسياساتها بصورة إيجابية، بما يمهد الطريق أمام لوبيات مدعومة رسمياً. ومن ثم، فإن تنظيم مؤتمرات أو منتديات دولية سنوية، مثل «منتدى حوار بيروت» أو «منتدى التعاون المشرق» (لبنان وسوريا والعراق والأردن)، قد يُشكل ميزة نسبية للبنان قياساً بجيرانه، بفضل تمتّعه بحرية التعبير وغناه الثقافي. ويمكن لوزارة الخارجية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث المحلية، أن تضطلع بتنظيم حوارات رفيعة المستوى أو فعاليات ثقافية.

تتمثل الأهداف المحورية لهذه الأنشطة في تصحيح الانطباعات المغلوطة عن لبنان وإعادة إدراجه على الخريطة الثقافية الإقليمية والدولية بوصفه بلداً مسالماً ووسيطاً وتسهيل التبادل الثقافي والأكاديمي العابر للحدود وتعزيز النزعة الإقليمية وتزويد وزارة الخارجية بالأدوات الضرورية لممارسة الدبلوماسية الثقافية.

مأسسة علاقات الإغتراب-الوطن الأم

يملك لبنان رصيداً استراتيجياً تفقّر إليه كثير من الدول: جالية واسعة الانتشار عالمياً. لذا، فإن مأسسة وتنسيق العلاقة بين وزارة الخارجية اللبنانية ومنظمات الإغتراب يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف المذكورة على صعيد تعزيز مصالح لبنان في الخارج. إذ تستطيع الجاليات اللبنانية وجماعات الضغط التابعة لها (من المراكز الثقافية إلى المؤسسات الدينية) ممارسة دبلوماسية غير رسمية من خلال تنظيم فعاليات ثقافية، والانخراط في مبادرات تمويلية، واستقطاب السياحة إلى لبنان، وتمثيل مصالحه السياسية والاقتصادية عالمياً. كما توفر هذه الأنشطة منصة للتواصل بين الدبلوماسيين المحليين ورجال الأعمال والخبراء ونظرانهم من الدبلوماسيين اللبنانيين.

إنشاء أكاديمية دبلوماسية وتطوير الكوادر

تُعد إقامة أكاديمية دبلوماسية مرتبطة بوزارة الخارجية خطوة أساسية في ظلّ تعدّد وتشابك القضايا الدولية المعاصرة. اعتمدت دول مثل النمسا ومالطا وتركيا، بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية محلية ودولية، هذا النموذج لتأهيل دبلوماسيها المستقبليين. توفر الأكاديمية بنية تعليمية وتدريبية منهجية تمكن المتدربين من اكتساب معرفة عميقة في القانون الدولي والعلاقات الدولية والتفاوض والاتصال والوساطة والوعي الثقافي، فضلاً عن أدوات حديثة كالذكاء الاصطناعي والاستجابة للأزمات وتسوية النزاعات، بما يعزز لديهم حسن المسؤولية والعمل المشترك. يستتبع ذلك برامج تدريبية سنوية ثابتة تغطي مجالات ناشئة مثل البيئة وتغير المناخ وأمن المياه والطاقة، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والدبلوماسية الرقمية، والتجارة، وتنوع الاقتصاد، والقانون الإنساني، والتحكيم، والتنوع الثقافي. كذلك، ينبغي مدّ الجسور بين عالم الفكر والأوساط الدبلوماسية من خلال تشجيع الدبلوماسيين اللبنانيين على المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمنتديات بمختلف مستوياتها ورفع تقاريرهم إلى الوزارة.

إعداد وسطاء المستقبل

يتطلب إعداد دبلوماسيين ووسطاء قادرين على مواجهة التحديات الدولية الراهنة توسيع معايير التوظيف في وزارة الخارجية بحيث لا تقتصر على حملة شهادات العلوم السياسية أو العلاقات الدولية، بل تشمل أيضاً مرشحين من ذوي الاختصاصات في الاقتصاد السياسي والتمويل الدولي وتسوية النزاعات. يكمن الهدف المركزي لهذه السياسة في زيادة عدد الملحقين الثقافيين والتجاربيين في الدول الأساسية، بما يتيح بناء شبكات مع المنظمات الدولية واستقطاب الاستثمارات إلى لبنان. ويقتضي ذلك استثمار الوزارة في تنمية مواردها البشرية، مع جعل السلك الدبلوماسي أكثر جاذبية للشباب الراغبين في تمثيل لبنان والدفاع عن مصالحه في الخارج. ومن خلال جهاز دبلوماسي مُجدّد وموسّع يمتلك كفاءات تنافسية، يمكن تعزيز الدبلوماسية الثقافية، التعاون الدولي، وبناء صورة لبنان في الخارج. يمكن دعم هذا المسار عبر شراكات مع وزارات خارجية ومراكز أكاديمية أجنبية متخصصة في تعليم وإعداد الكوادر بمجالات الوساطة والتحكيم وتسوية النزاعات. يمكن لهؤلاء الدبلوماسيون، بمؤهلاتهم الجديدة، أن يشكلوا وسطاء محوريين في ظل تنامي التوترات الإقليمية.

يرى الفيلسوف السياسي الإيطالي نيكولو ماكيافيلي أنّ الحظوظ السياسية تتشكل من تفاعل بين «الفضيلة» (virtù)، أي المهارة والقدرة على التكيف، و«الحظ» (fortuna)، أي التطورات الخارجية عن السيطرة³³. وبناءً على ذلك، فإن نجاح الدبلوماسي يتطلب منه البراعة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة بدلاً من التمسك بالجمود العقائدي. من هنا، يمكن للدبلوماسيين والوسطاء المؤهلين أن يسهموا في تعزيز الثقة بين الدول واحتواء التوترات المحتملة والتوصل إلى اتفاقات، وتمثيل المصالح الوطنية في المحافل الدولية. كما أنّ إعداد وسطاء قادرين على التعامل مع الفوارق الثقافية والتعقيدات الجيوسياسية يسهم في خفض التوترات وتعزيز الحلول التوافقية بما يجنب الانزلاق إلى منطقتي «المحصلة الصفرية». يبرز في هذا السياق دور مقاربة «كاشف الحريق» التي تستيقظ المخاطر وتتعامل معها بفعالية. ويُعتبر هذا النوع من الكوادر شرطاً ضرورياً لدبلوماسية استباقية تنطلق من مفهوم الحياض الإيجابي. ومع تزايد التحديات في شرق المتوسط – ولا سيما قضايا ترسيم الحدود البحرية والتنافس على مصادر الطاقة – ستغدو الحاجة إلى وساطة لبنانية أكثر إلحاحاً. وعبر تبني دور الوسيط الإقليمي، يستطيع لبنان أن يحظى بمطلّة أمنية تحظى باحترام القوى الإقليمية والدولية وتستثمر في استقراره وصون سيادته ووحدة أراضيه.

³³ Berridge GR. Machiavelli: human nature, good faith, and diplomacy. Review of International Studies. 2001

الخاتمة

إنّ تكيف عمليات السياسة الخارجية وأدوات الدبلوماسية في ضوء التحولات في ديناميات القوة الإقليمية والعالمية أمر أساسي لإعادة هيكلة صناعة السياسة الخارجية في لبنان. فإذا لم تتكيف الدولة ومؤسساتها، مثل وزارة الخارجية، مع هذه التغيرات، فإنها تخاطر بأن تصبح غير فعّالة وغير قادرة على حماية مصالحها الوطنية أو تطويرها. ومن دون هذه الإصلاحات، ستتأخر الوزارة أيضاً في مجالات الدبلوماسية الرقمية والثقافية، وكذلك في «العلامة الوطنية».

لم تعد الدبلوماسية اليوم محصورة في الغرف المغلقة، ولهذا السبب يحتاج الدبلوماسيون إلى الانخراط مباشرة مع الجمهور الأجنبي ووسائل الإعلام والجاليات وقطاع الأعمال والجمعيات الثقافية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية. وهنا تحديداً تلعب الدبلوماسية العامة دورها الحيوي.

ومع ذلك، ستواجه هذه الإصلاحات تحديات خطيرة إذا فشل لبنان في اعتماد سياسة خارجية ملموسة تتمحور حول الدولة، تقوم على «الحياد الإيجابي» و«الدبلوماسية الاستباقية». فهاتان الركيزتان أساسيتان لبناء الدولة في لبنان.

- Bahout, Joseph and Tashjian, Yeghia. (2025, January). Beyond a Ceasefire: A Comparative Analysis of UNSCR 1701 and the 2024 Ceasefire Agreement. Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs – American University of Beirut, <https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/Comparative-Analysis-of-UNSCR-1701-and-the-2024-Ceasefire-Agreement.pdf>.
- Bassetti, Azzurra. (2024, September). Omani Diplomatic Neutrality in the Surrounding ‘Ring of Fire’. The Diplomatic Affairs, <https://www.thediplomaticaffairs.com/2024/09/17/omani-diplomatic-neutrality-in-the-surrounding-ring-of-fire/>.
- Cafiero, Giorgio. (2024, October). Oman’s Quiet Role in Calming Regional Tensions. Middle East Council, https://mecouncil.org/blog_posts/omans-quiet-role-in-calming-regional-tensions/.
- GR., Berridge. (2001). Machiavelli: human nature, good faith, and diplomacy. Review of International Studies, <https://www.cambridge.org/core/journals/review-of-international-studies/article/abs/machiavelli-human-nature-good-faith-and-diplomacy/86B810B13B282C6A1D959675D6C16B51>.
- Hasan al-Ansari, Nahla. (2020). الرئيس فؤاد شهاب وسياسة لبنان الخارجية (President Fouad Chehab and Lebanon’s Foreign Policy 1958-1964). المؤسسة الحديثة للكتاب، - first edition.
- Hitti, Nassif. (2020, November). سياسة الحياد الإيجابي النشط... ضرورة للبنان (Pro-active Positive Neutrality is Necessary for Lebanon). الشروق نيوز
<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16112020&id=017097e2-fe06-4c19-9202-5aa60ec9c95e>.
- Hitti, Nassif. (2016, May). Speech given during an event organized by the Lebanese Foreign Ministry in Beirut.
- Hitti, Nassif. (1989, April). The Foreign Policy of Lebanon; Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension. Centre for Lebanese Studies, Oxford.
- Iskandar, Marwan. (2006). Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, Saqi Books.
- Karsh, Efraim. (1988). Neutrality and Small States. Routledge.
- Little, Douglas. (1996, Winter). “His Finest Hour? Eisenhower, Lebanon, and the 1958 Middle East Crisis.” Vol. 20, No. 1, pp. 27-54, <https://www.jstor.org/stable/24913444?seq=1>.
- Qubain, Fahim I. (1961). Crisis in Lebanon. Middle East Institute, Washington.
- Salloukh, Bassel F. (2010, July). The Art of the Impossible: The Foreign Policy of Lebanon. The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, AUC Press.
- _____. (2022). The Arab Peace Initiative, https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/empa/dv/1_arab-initiative-beirut_/1_arab-initiative-beirut_en.pdf.
- _____. (2025, January). President Aoun delivers inaugural speech, pledges to discuss comprehensive defense strategy and implement positive neutrality policy. National News Agency, <https://nna-leb.gov.lb/en/politics/750867/update-president-aoun-delivers-inaugural-speech-p>
- _____. (2025, February). Salam presents Ministerial Statement, outlines government’s reform and sovereignty commitments. National News Agency, <https://nna-leb.gov.lb/en/politics/761869/salam-presents-ministerial-statement-outlines-gove>.

_____. (2025, March). Lebanese President Aoun urges Arab nations to support Lebanon's sovereignty, stresses unity and Palestinian rights — the details. LBCI, <https://www.lbcgroup.tv/news/lebanon-news/841566/lebanese-president-aoun-urges-arab-nations-to-support-lebanons-soverei/en>.

_____. (2025, May). Syria's al-Sharaa confirms indirect talks with Israel amid soaring tensions. Al-Jazeera, <https://www.aljazeera.com/news/2025/5/7/syrias-al-sharaa-confirms-indirect-talks-with-israel-amid-soaring-tensions>.



Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs
American University of Beirut P.O. Box 11-0236 Riad El-
Solh / Beirut 1107 2020 Lebanon



961-1-350000 ext. 4150



+961-1-737627



ifi.comms@aub.edu.lb



www.aub.edu.lb/ifi/



[Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs IFI](#)



[aub.ifi](#)



[@ifi_aub](#)



[@ifi_aub](#)



[@ifi_aub](#)



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC
POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

معهد عصام فارس للسياسات العامة
والشؤون الدولية